

قرار مؤتمر العمل العربي في الدورة 32

(الجزائر ، 12 - 19/2/2005)

- قرار بشأن تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي (تطوير وتحديث إدارة العمل):

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والثلاثين (الجزائر ، 12 - 19/2/2005)،

بعد مناقشة تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي وموضوعه (تطوير وتحديث إدارة العمل) (القسم الأول من البند الأول) ،

وبعد الاستماع إلى كلمات أصحاب المعلى الوزراء والساسة رؤساء وأعضاء الوفود حول هذا الموضوع ،

وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة الفنية المنتدبة عن المؤتمر والمكلفة بمناقشته تقرير المدير العام ،

وبعد الاستماع إلى إيضاحات المدير العام لمكتب العمل العربي ،

وبنتيجة المناقشات ،

يوصى المؤتمر بما يلى :

1- دعوة الدول العربية إلى إيلاء إدارات العمل المكانة الهامة التي تشترطها باعتبارها أدلة ضرورية لتحقيق الرقي الاجتماعي و التنمية الإقتصادية.

2- وضع خطة وطنية لتطوير هيكل ووظائف إدارة العمل يقع ضبطها بعد تحديد المعوقات و الحاجيات الحالية و المستقبلية .

3- تمكين إدارات العمل العربية من وسائل العمل المتقدمة كالحاسوب الآلي و نظام الإنترنوت التي تساعده على تحسين أدائها و مردوديتها و على تقرير و تيسير خدماتها للمواطن .

4- تطوير أساليب عمل إدارات العمل العربية بالأخذ بالأساليب العالمية الحديثة في مجال الإدارة والتخطيط وتقدير الأداء ، و كذلك إنشاء قاعدة معلومات متقدمة يتم تحديثها باستمرار حتى تساعده على تصور الملامنة وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة والمرتفقة .

5- تأهيل إدارات العمل العربية للقيام بالمهام الجديدة المدعورة لمارستها على أن لا يكون ذلك على حساب وظائفها التقليدية ، مع توظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة حسب أولويات الأنشطة ، وإكساب إدارات العمل قدرًا كبيراً من المرونة في التخطيط والتنفيذ يسمح لها بالتكيف السريع مع الأوضاع الجديدة ومتطلباتها.

- 6- تعزيز دور القطاع الخاص في مجالات تدخل إدارات العمل وخاصة في مجال التدريب المهني والتشغيل ، ووضع الإطار القانوني لمكاتب التوظيف الخاصة لضمان حماية طالبي الشغل وتوفير أفضل الخدمات لفائدة المؤسسات .
- 7- دعوة إدارات العمل لتوفير مقومات الحوار الأساسية بما في ذلك تدعيم المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال دون المساس بمبدأ استقلاليتها حتى تساهم بصفة فاعلة ، إلى جانب إدارة العمل ، في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 8- تعزيز دور إدارات العمل في النهوض بالحوار الاجتماعي وبالمفاوضة الجماعية على مختلف المستويات: الوطني والقطاعي والمؤسسة.
- 9- الإشادة بجهود المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس ، وتقديم المزيد من الدعم له ليتمكن من زيادة نشاطاته والإستجابة للحاجيات الملحة والمتزايدة لإدارات العمل وأطراف الإنتاج في الدول العربية في مجالات إدارة العمل والتشغيل .
- 10- دعوة منظمة العمل الدولية إلى زيادة مساهماتها المالية في موازنة المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس إلى مستوى المساهمات التي تقدمها منظمة العمل العربية .

(قرار رقم 1287 م . ع . د 32 ، فبراير / شباط 2005)

* * *